

# الاتحاد اللبناني - الكندي لحقوق الإنسان

## يستنكر

### اعتقال السيد فادي الشاماتي

أن الاتحاد اللبناني - الكندي لحقوق الإنسان يستنكر بشدة توقيف الناشط في حزب القوات اللبنانية السيد فادي الشاماتي والذي تم صباح يوم الأربعاء الموافق في الثامن عشر من كانون الأول ٢٠٠٢ من مكان عمله في مدينة طرابلس. كما مدهمة منزله بدون أي مبرر قانوني أو إنساني.

أن الاتحاد يناشد دول العالم الحر التي تؤمن بحرية الإنسان وبحقوقه وكرامته وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وكل المنظمات اللبنانية والعالمية الناشطة في حقل حقوق الإنسان التدخل لمعرفة مكان اعتقال السيد الشاماتي والعمل على تأمين الإفراج عنه بأسرع وقت ممكن، خاصة وأن عملية القبض على المتهم وحجزه لم تتم بحسب القوانين المرعية إذ قام بها عناصر من استخبارات الجيش اللبناني، وقانونياً هذه العناصر ليس لها الحق أو السلطة بأن تلقي القبض على أي متهم مدني. وبذلك يكون التوقيف حصل خلافاً لبنود قانون الإجراءات الجنائية اللبناني CCP الذي تتم بموجبه التوقيفات والذي ينص :

البند العاشر والحادي عشر منه على أنه لا يحق لأي قوة على الأراضي اللبنانية توقيف أو اعتقال أي إنسان بدون مذكرة توقيف صادرة عن السلطات القضائية المعنية.

البند الثاني عشر والذي بموجبه يحق للمضابطة العدلية وحدها فقط تنفيذ مذكرة التوقيف واعتقال المتهم.

البند ١٠٥ وينص على أن مذكرة التوقيف يجب أن تكون مهورة بتوقيع قاضي التحقيق أو أي قاضي آخر.

البند ١٠٦ على أن التهمة يجب أن تكون واضحة وواضحة على مذكرة التوقيف.

البند ١٠٢ على أن المحقق العدلي أو القاضي عليه استجواب المتهم في مهلة أقصاها ٢٤ ساعة من وقت الاعتقال.

البند ١٠٣ الذي يؤكد على إنه إن لم يجري التحقيق أو أن المتهم لم يمثل أمام المدعي العام في مهلة أقصاها ٢٤ ساعة وجب على المدعي العام إطلاق سراح المتهم. وإلا اعتبر الاعتقال اعتباطي وحوكم المسؤول بتهمة حجز الحرية الشخصية التي تنص عليها المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات.

كما ينص البند ٧٣ على أن للمتهم الحق باستشارة محاميه و**البند ٢٧** ٤ عل أن المتهم يجب أن يعتقل في مكان معروف ومحدد ومخصص للاعتقال و**البند ٢٨** ٤ على أنه يجب إطلاق سراح المعتقل فوراً إذا اعتقل بدون مذكرة توقيف.

أن ظروف اعتقال السيد فادي الشاماتي وقبله المنات من الأبرياء تثبت بما لا يقبل الشك أن وضع حقوق الإنسان في لبنان ما يزال في تدهور خطير. لذلك أن الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان وهو المتتبع عن كذب تداعي الحريات في لبنان، والإجراءات التعسفية التي تقوم بها الدولة اللبنانية من اعتقال خصومها السياسيين المعارضين لسياساتها وللوجود السوري العسكري في لبنان . وتعذيب أولئك المعتقلين " علما" أن متهمين في السابق كانوا قد توفوا في الاعتقال منهم فوزي الراسي الذي مات تحت التعذيب في ٢٢ أيار ١٩٩٤ . ينبه النظام اللبناني من مغبة التماذي في اضطهاد أحرار لبنان وتحويل الدولة اللبنانية إلى دولة بوليسية، قمعية، ديكتاتورية تدور في الفلك السوري، لا مكان فيها للحريات الأساسية التي تنادي بها شرعة حقوق الإنسان ولا حرمة فيها لقانون عادل يأتئنه المواطن على نفسه وعلى عياله. ويطلب من النظام

اللبناني أخذ العبرة من التاريخ فأن القانون الذي يحاكم بموجبه الأبرياء اليوم ظلماً وعدواناً قد يستعمل هذا القانون هو نفسه لمحاكمته في الغد القريب بوجه حق عندما تغرب شمس الديكتاتوريات، وتشرق شمس السيادة والديمقراطية والحرية.

مسؤول الإعلام / ادمون الشدياق

تورنتو كندا

٢٠٠٢/١٢/١٩